



بيروت في ٢٠١٧/٥/٤

رقم ٤٦/٢٠١٧/٤٤٧٠

حضرة الزميل الكريم،

تحية طيبة وبعد،

الموضوع : طلب الافادة حول وجود أي ديون مترتبة بذمة الشركة العراقية المسماة "الشركة العامة للنقل البحري" والمسماة سابقا "الشركة العامة للنقل المائي" لصالح الوكلاء البحريين.
المرجع: كتاب المديرية العامة للنقل البري والبحري رقم ٦/٢٩٦١ تاريخ ٢٠١٧/٥/٤.

بالإشارة الى الموضوع المذكور أعلاه، نرسل لكم ربطا كتاب المديرية العامة للنقل البري والبحري رقم ٦/٢٩٦١ تاريخ ٢٠١٧/٥/٤، مرفقا بكتاب وزارة الخارجية والمغتربين رقم ٩/٦٩٨ تاريخ ٢٠١٧/٤/٤، ومذكرة سفارة جمهورية العراق في بيروت، حول طلب الافادة عن وجود أي ديون مترتبة على الشركة العراقية المسماة "الشركة العامة للنقل البحري" لصالح أي من الوكلاء البحريين اللبنانيين، ذلك أن الشركة المذكورة لديها النية بإعادة رفع العلم العراقي على بواخرها.

يرجى ممن لديه أي ديون مترتبة على الشركة العراقية المذكورة، التقدم بالمستندات القانونية الاصولية التي تثبت صحة المطالبات لجانب المديرية العامة للنقل البري والبحري وذلك خلال مهلة أقصاها شهر، لإجراء ما يلزم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الرئيس

ايلى اميل زخور

- ربطا: - كتاب المديرية العامة للنقل البري والبحري.
- كتاب وزارة الخارجية والمغتربين.
- مذكرة سفارة جمهورية العراق في بيروت.

نسخة لجانب المديرية العامة للنقل البري والبحري

REPUBLIC OF LEBANON
Ministry of Public Works & Transport
Directorate General of
Land & Maritime Transport



الجمهورية اللبنانية
وزارة الأشغال العامة والنقل
المديرية العامة للنقل البري والبحري

٢٠١٧
٤ أيار ٢٠١٧

جانب الغرفة الدولية للملاحة في بيروت

الموضوع: طلب الإفادة حول وجود أي ديون مترتبة بذمة الشركة العامة للنقل البحري المسماة سابقاً الشركة العامة للنقل المائي لصالح الوكلاء البحريين

المرجع: كتاب وزارة الخارجية والمغتربين رقم ٩/٦٩٨ تاريخ ٢٠١٧/٤/٤ مرفقاً به مذكرة سفارة جمهورية العراق في بيروت والمسجل لدى قلم المديرية العامة للنقل البري والبحري تحت رقم ٦/٢٩٦١ تاريخ ٢٠١٧/٤/٢٤

إشارة إلى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه المتعلقين بمذكرة سفارة جمهورية العراق في بيروت رقم ٧٣٠/٩ تاريخ ٢٠١٧/٣/٨ الواردة بموجب كتاب وزارة الخارجية والمغتربين المذكور أعلاه حول طلب الإفادة عن وجود أي ديون مترتبة على الشركة العراقية المسماة الشركة العامة للنقل البحرية (إحدى تشكيلات وزارة النقل العراقية والمسماة سابقاً الشركة العامة للنقل المائي) لصالح أي من الوكلاء البحريين اللبنانيين ذلك أن الشركة المذكورة لديها النية بإعادة رفع العلم العراقي على بواخرها،

نودعكم ربطاً نسخة عن مذكرة سفارة جمهورية العراق في بيروت راجين الإطلاع والتعميم على جميع الوكلاء البحريين للإفادة بالسرعة الممكنة بأي معلومات بهذا الشأن وتزويدنا، في حال وجود أي ديون مترتبة على الشركة العراقية المذكورة أعلاه لصالح أي وكيل بحري، بالمستندات القانونية الأصولية التي تثبت صحة المطالبات وذلك خلال مهلة أقصاها ستة أشهر بغية إبلاغ الجانب العراقي بها لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة من قبله.

كله المدير العام للنقل البري والبحري

المهندس عبد الحفيظ القيسي



ربطاً: - مذكرة سفارة جمهورية العراق في بيروت

الجمهورية اللبنانية
وزارة الخارجية والمغتربين

ج ب

مديرية الشؤون الاقتصادية

رقم الصادر: ٩/ ٦٩٨

رقم المحفوظات: ١٠/٢٠٩٧

بيروت في : ٢٠١٧/٤/٤

جانب وزارة الاشغال العامة والنقل
- المديرية العامة للنقل البري والبحري -

الموضوع: الشركة العامة للنقل البحري في العراق

إشارة إلى الموضوع أعلاه، تجدون ربطا مذكرة سفارة جمهورية العراق في بيروت رقم ٩/٧٣٠ تاريخ ٢٠١٧/٣/٨ التي تفيد بموجبها بنية الشركة العامة للنقل ابحري (احدى تشكيلات وزارة النقل العراقية وكانت سابقا تدعى بالشركة العامة للنقل المائي) باعادة رفع العلم العراقي على بواخرها. يرجى الجانب العراقي اعلامه في حال وجود ديون مترتبة بذمة الشركة لصالح الوكلاء البحريين والشركات اللبنانية كافة، وتزويدنا بالمستندات القانونية الاصولية التي تثبت صحة المطالبات وخلال مدة اقصاها ٦ اشهر لغرض اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة.

للتفضل بالاطلاع وتزويدنا بالمعلومات المطلوبة والافادة.

وزير الخارجية والمغتربين
مدير الشؤون الاقتصادية

السفير

١٩٧

دونا الترك

*Embassy of The Republic of Iraq
Beirut*



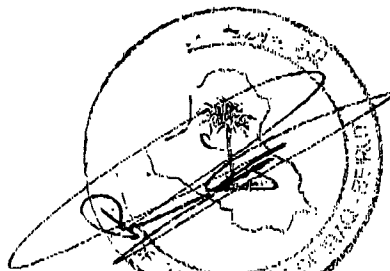
سفارة جمهورية العراق
بيروت

العدد : 730 / 19
التاريخ : 2017 / 3 / 8

تهدي سفارة جمهورية العراق في بيروت اطيب تحياتها الى وزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية الموقرة / مديرية الشؤون الاقتصادية ، وتتشرف باعلامها بنية الشركة العامة للنقل البحري (احدى تشكيلات وزارة النقل العراقية وكانت سابقاً تدعى بالشركة العامة للنقل المائي) بإعادة رفع العلم العراقي على بواخرها .

تغدو السفارة ممتنة لو تفضلت الوزارة الموقرة بمفاتيحة الجهات ذات العلاقة ، لاعلامنا في حال وجود ديون مترتبة بذمة الشركة لصالح الوكلاء البحريين والشركات اللبنانية كافة، وتزويدنا بالمستندات القانونية الاصولية التي تثبت صحة المطالبات وخلال مدة اقصاها (6 اشهر) لغرض اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة .

تغتتم السفارة هذه المناسبة للاعراب عن فائق تقديرها واحترامها.



وزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية / مديرية الشؤون الاقتصادية .